

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٧ لسنة ٢٠٠٧ ، بالتفويض،

باعتماد الشعبة النوعية لتجار العدد والأدوات

بمحافظة المنيا واعتماد نظامها الأساسى

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن لائحة النظام الأساسى للشعب النوعية بالغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اللائحة المالية للغرفة التجارية لمحافظة المنيا ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا بجلسته المنعقدة فى ٢٠٠٦/١١/٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة المركزية لبحوث وتنمية التجارة والداخلية المؤرخة فى ٢٠٠٧/٢/١ ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ بالغرفة التجارية لمحافظة المنيا الشعبة النوعية لتجار العدد والأدوات بمدينة المنيا تحت إشراف الغرفة وفى حدود اختصاصها .

مادة ٢ - يعمل بلائحة النظام الأساسى للشعبية المشار إليها بالمادة السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٢/١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

إبراهيم زايد